

عرض ومناقشة أحد المداخل النظرية المستخدمة

إعداد:

الباحث: م. عماد بن جابر السلي

الرقم الجامعي: 241001687

قضايا بحثية 3



تهدف هذه المهمة إلى عرض ومناقشة أحد الماخذ
النظرية المرتبطة بموضوع البحث وتحليل مدى
ملاءمتها للدراسة.

Chapter
03

مقدمة:

تُشكّل النظريات العلمية الإطار المرجعي الذي يستند إليه الباحث لتفسير الظواهر وفهم العلاقات بين المتغيرات البحثية.

وفي مجال الحوكمة والاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية، تتعدد المداخل النظرية المقترحة في الأدبيات الأكاديمية، غير أن نظرية الوكالة تبرز بوصفها الإطار النظري الأكثر توظيفاً وملاءمة لفهم العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي في مختلف أنواع المنظمات.

Chapter
03

المدخل النظري: نظرية الوكالة Agency Theory

أولاً: نشأة النظرية وأصولها الفكرية

طوّر نظرية الوكالة كل من Jensen و Meckling وذلك عام 1976 في ورقتهما البحثية، وتقوم النظرية على افتراض وجود علاقة تعاقدية بين طرفين رئيسيين:

الموكل Principal - الذي يُفوض السلطة

الوكيل Agent – الذي يتصرف نيابةً عنه.

وتنشأ مشكلة الوكالة حين تتعارض مصالح الطرفين، مما يُفضي إلى ما يُعرف بتكاليف الوكالة

Agency Costs

Chapter
03

ثانياً: المحاور الأساسية للنظرية

تقوم نظرية الوكالة على ثلاث محاور رئيسية:
محور تعارض المصالح - يسعى الوكيل أحياناً لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصالح الموكل، مما يستوجب وضع آليات رقابية فعّالة
محور عدم تماثل المعلومات - يمتلك الوكيل معلومات أكثر من الموكل حول القرارات والعمليات، مما يُعمّق فجوة المعرفة بينهما ويُضعف قدرة الموكل على الرقابة.
محور آليات الحوكمة كأداة تصحيح - تُمثّل آليات الحوكمة "كمجلس الإدارة والإفصاح والرقابة" الحلول التي تقترحها النظرية للحدّ من مشكلة الوكالة وضمان توافق المصالح.

Chapter
03

تحليل مدى ملائمة النظرية للدراسة

أولاً: أوجه الملاءمة

تتجلى ملائمة نظرية الوكالة لموضوع البحث المتعلق بـ أثر آليات الحوكمة على الاستدامة المالية في المنظمات غير الربحية من خلال عدة وجوه:

ارتباطها بالمتغير المستقل - تُفسّر النظرية مباشرة لماذا تُعدّ آليات الحوكمة ضرورة وليس خياراً، إذ إن غياب الرقابة وضعف الإفصاح يُفضيان إلى سوء استخدام الموارد وتراجع الأداء المالي.

ارتباطها بالمتغير التابع - تربط النظرية بين جودة الحوكمة والأداء المالي ربطاً سببياً مباشراً؛ فكلما ارتفع مستوى الرقابة والشفافية، انخفضت تكاليف الوكالة وتحسّنت الاستدامة المالية.

ملاءمتها للسياق غير الربحي - تنطبق مشكلة الوكالة على المنظمات غير الربحية بصورة خاصة، نظراً لتشعّب أصحاب المصلحة (المانحون، الجهات الحكومية، المستفيدون) وصعوبة الرقابة المباشرة على الإدارة التنفيذية.

Chapter
03ثانياً: حدود الملاءمة

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظرية الوكالة على المنظمات غير الربحية يستلزم تكييفاً مفاهيمياً دقيقاً، إذ تنتقل علاقة الوكالة فيها من الثنائية التقليدية بين المساهمين والإدارة، إلى علاقة بين المانحين والجهات التمويلية بوصفهم موكلين، والإدارة التنفيذية بوصفها وكيلاً. كما تتعدد أطراف العلاقة لتشمل الجهات الحكومية والمستفيدين، مما يُعقّد آليات الرقابة والمساءلة مقارنة بالشركات الربحية. لذا يُوصى بتوظيف نظرية الوكالة جنباً إلى جنب مع نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory لاستيفاء جوانب التفسير التي قد لا تغطيها نظرية الوكالة وحدها في هذا السياق.



Chapter 03

رأي كباحث:

أرى أن نظرية الوكالة تُمثّل الإطار النظري الأنسب لبحثي المقترح في موضوع الحوكمة والاستدامة المالية، وذلك لقدرتها التفسيرية العالية وارتباطها المباشر بمتغيري الدراسة. غير أنني أرى ضرورة توسيع الإطار النظري ليشمل نظرية أصحاب المصلحة، بما يُعزز الفهم الشامل لديناميكيات المنظمات غير الربحية في البيئة السعودية، خصوصاً في ظل توجهات رؤية 2030 التي تُعلي من شأن الشفافية والمساءلة في هذا القطاع.

Chapter
03

الخاتمة

يتضح مما سبق أن نظرية الوكالة تُوفّر أرضية نظرية متينة لدراسة أثر آليات الحوكمة على الاستدامة المالية في المنظمات غير الربحية، مع ضرورة مراعاة حدودها التطبيقية في السياق غير الربحي. ويُشير هذا التحليل إلى أن الجمع بين مدخلين نظريين تكامليين سيُثري التفسير الأكاديمي ويُعمّق الفهم العلمي لموضوع البحث .. مما يُمهّد الطريق لرسالة دكتوراه ذات قيمة علمية مضافة حقيقية.

شاكر لكم جهودكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

